إسرائيل تسعى لنقل المسؤولية عن غزة إلى مصر

بقلم: اليكس فيشمان

بعد يوم من بيان وزير الدفاع ورئيس الوزراء عن إغلاق معبر كرم أبو سالم، واصل الوقود التدفق إلى القطاع عبر المعبر، إلى جانب ٢٠٠ شاحنة أدخلت إليه بضائع حيوية وعتادا طبيا. هكذا فإن التصريحات القاطعة في جهة والواقع في جهة أخرى، وخير أن هكذا.

فإعلان ليبرمان ونتنياهو كان على أي حال موجهاً إلى العقلية الإسرائيلية المريضة وليس إلى المعدة الغزية.

هكذا أيضا يضخمون عندنا الحرائق في غلاف غزة إلى حجوم القصف الشامل على لندن، فيما يشبه تخويف الجمهور حول تهديد الأنفاق.

أما الحقيقة فإنه لم يكن، في أي مرة، نفق تحت بلدة، تماما مثلما تسبب الحرائق بالأساس ضرراً اقتصادياً محدوداً، تضخمه محافل ذات مصالح إلى حجوم المصيبة الوطنية.

دولة في حالة تخويف دائم تخدم على ما يبدو مصلحة أحد ما، فليس لدولة إسرائيل أي سياسة واضحة في مسألة غزة، لديها سياسة رد فعل.

تشديد الإغلاق يفترض أن يكون الرد على استمرار الحرائق، ولكن دون قصد توجد إمكانية أن يكون هذا القرار بالذات، الذي خرج من البطن لأغراض داخلية، كأحد القرارات الأهم التي اتخذتها الحكومة في إطار العلاقات مع الفلسطينيين.

في الأيام التي ترددت فيها، هذا الأسبوع، الحكومة في مسألة الحرائق، حل ضيفاً في القاهرة وفد من غزة برئاسة وزير المالية في حكومة "حماس"، يوسف الكيالي.

ويدير المصريون في الغالب الاتصالات مع القيادة السياسية لـ"حماس" وليس مع البيروقراطية، ولهذا فإن دعوة موظف مثل الكيالي هي استثناء يمكن أن يشير إلى تطبيع ما في منظومة العلاقات الاقتصادية، التي تحاول مصر العمل عليها مباشرة مع حكومة "حماس"، في ظل تجاوز السلطة الفلسطينية.

والمصريون لا يفعلون هذا تطوعاً؛ فمن خلف الزيارة تختبئ الإدارة الأميركية، أو للدقة المبعوث الخاص لترامب إلى المنطقة، جيسون غرينبلت.

جلب غرينبلت معه من رحلته إلى دول الخليج تعهدا ماليا لإعادة تأهيل القطاع، ونجح في إقناع مصر بالتعاون في هذه المسألة.

وبالفعل، فإن المصريين، بخلاف موقفهم التقليدي، فتحوا معبر رفح لعبور البضائع والأشخاص، حيث مر فيه منذ بداية رمضان أكثر من ٢،٠٠٠ شاحنة مصرية، ولإسرائيل فقط فكرة هزيلة عن الوسائل القتالية التي أدخلت بوساطتها.

هكذا، فإن معبر رفح يزدهر رغم أنف السلطة الفلسطينية في رام الله، وإضافة إلى ذلك وعدت مصر بأنها ستستثمر أموال الدول العربية الغنية في إقامة مناطق صناعية مشتركة لغزة ولمصر في شمال سيناء، وفي إقامة مخازن وقود للقطاع على الأراضي المصرية.

المصريون من جهتهم تعهدوا بمضاعفة كمية الكهرباء إلى القطاع، والآن يتحدثون عن فتح مطار وميناء في العريش لصالح غزة.

وهكذا برز فجأة الاحتمال لتحقق الحلم الإسرائيلي القديم: نقل المسؤولية عن قطاع غزة إلى إياد مصرية.

فكلما قلت البضائع التي تمر من إسرائيل عبر كرم أبو سالم هكذا يشتد الضغط على مصر لإبقاء معبر رفح مفتوحا.

وإضافة إلى ذلك، فإن الإغراء المالي الذي يعرضه الأميركيون على المصريين لتنمية شمال سيناء يرفع الاحتمال في أن يأخذوا على أنفسهم، جزئياً على الأقل، المسؤولية عن مصير القطاع.

ومثلما في لعبة الدومينو، فإنه إذا ما سقط الحجر المصري نتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم وكنتيجة للإغراء المالي الأميركي، يمكن أن يسقط أيضا حجر السلطة الفلسطينية.

فالعلاقة المباشرة بين مصر و"حماس" تبث لأبو مازن أن روافع الضغط الاقتصادي التي يمارسها على "حماس" آخذة في الضعف.

فضلاً عن ذلك، فإن سياسة العقوبات التي يتخذها ضد القطاع تقضم من مكانته في الضفة أيضا.

إن العلاقة المباشرة بين مصر و"حماس" تأتي، ضمن أمور أخرى، لإيقاظ أبو مازن وحمله على الحل الوسط مع "حماس"، فخطة المصالحة المصرية تتحدث عن عودة السلطة الفلسطينية لإدارة شؤون قطاع غزة.

إذاً، ستنقل المسؤولية عن القطاع إلى مصر، حيث سينقل المصريون إدارة القطاع إلى السلطة الفلسطينية، وهكذا تكون لديك خطة سياسية يوجد خلفها منطق وأمل ما للخروج من الورطة الغزية.

صحيح أن الأمل في أن يحصل كل هذا ليس عالياً، ولكن على الأقل توجد هنا شرارة جهد فكري، أميركي – مصري، وليس إسرائيليا، لا سمح الله.

عن "يديعوت"

إسرائيل مصمّمة على هدم الخان الأحمر خلال أيام

بقلم: عميرة هاس

عرضت إسرائيل، طوال سنوات، ادعاءات زائفة مفادها أن الأرض التي تقوم عليها قرية خان الأحمر البدوية هي أرض حكومية، وعلى هذا الأساس حصلت على قرار من المحكمة العليا بعدم التدخل في قرارات هدمها، وفقاً لما كتب في الالتماس الذي قدمه سكان القرية، الأحد الماضي، إلى المحكمة العليا. وحسب الالتماس فإن هذه الأراضي خاصة ومسجلة في السجل العقاري منذ الفترة الأردنية. في غضون ذلك، أبلغت الدولة المحكمة العليا، رداً على التماس سابق تم تقديمه، الأسبوع الماضي، أنها تعتزم هدم القرية خلال بضعة أيام، على الرغم من صدور أمر قضائي مؤقت.

ويطالب الالتماس الجديد الدولة بمنع طرد السكان من المنطقة، ونقلهم إلى المنطقة التي أعدتها لهم إسرائيل بالقرب من مجمع النفايات في أبو ديس. وحقق الالتماس السابق أمرا بتجميد الهدم، بعد أن أصدرت القاضية عنات بارون أمرا مؤقتا، إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من هذا الأمر، يجري منذ أكثر من أسبوع العمل لشق الطرق للجرافات، من خلال إغلاق المنطقة أمام الصحافيين وغيرهم من الزوار طوال ساعات اليوم.

ويقدر المحامون والسكان أن شق الطرق يهدف لتسهيل الإجلاء بالقوة، لأن هدم الخيام والأكواخ لا يتطلب دخول الكثير من الجرافات. وأصدر القاضي عوفر غروسكوفاف، الثلاثاء الماضي، أمرا مؤقتا، بناء على الالتماس الجديد، يحظر إجلاء القرويين ويطالب الدولة بالرد على هذا الالتماس حتى ١٦ تموز.

وجاء رد النيابة العامة على الالتماس الأول وكتب فيه أن الدولة تستعد لهدم القرية في الأيام القادمة. ويطلب المحاميان هداس عران وران روزنبرغ، من مكتب المدعي العام، من قضاة المحكمة العليا أن يقرروا بسرعة لأن "القوات منتشرة في الميدان". كما طلبا من المحكمة تقليص فترة الأمر المؤقت الأول، كي تتمكن الدولة من تدمير المدرسة المقامة من الإطارات في القرية. وقالا إن الإدارة المدنية قامت بوضع عشرة مباني مؤقتة في منطقة الجبل الغربي، لاستخدمها كمدرسة بديلة.

وكتب عران وروزنبرغ أن "جهات تطبيق القانون في الإدارة المدنية، بالإضافة إلى الشرطة الإسرائيلية والأطراف الأخرى الممثلة للمدعى عليها (الدولة)، وصلوا إلى المرحلة النهائية من الاستعدادات لتنفيذ أوامر الهدم النهائية في مجمع خان الأحمر، وفقا للخطوط العريضة التي قدمتها الدولة والتي صودق عليها من قبل المحكمة (في ٢٤ أيار ٢٠١٨). كما كتبا أنه "تم تقديم الرد في إطار زمني قصير للغاية لأن هذا الترتيب النهائي يعني تنفيذ أوامر الهدم خلال بضعة أيام".

ومن بين الأسباب التي يطرحها مكتب المدعي العام كمبررات لرفض الالتماس السابق، والذي يتعلق برفض الإدارة المدنية معالجة الخارطة الهيكلية التي قدمها السكان، الأسبوع الماضي، الادعاء بأنه لم يتم إرفاق أية وثيقة تثبت وجود أي حقوق في الأرض التي تشملها الخارطة. وكتب المحاميان أن "قرار سلطات التخطيط بعدم تقبل الخارطة، يعتمد على القانون ولا تشوبه شائبة".

وفي الالتماس الجديد الذي قدمه المحامون علاء محاجنة، وجيات ناصر، وتوفيق جبارين، ووائم شبيطة، وسعيد قاسم وحسام يونس، كتبوا أن القرويين حصلوا على إذن من مالكي الأرض بحيازتها واستخدامها. ورداً على ادعاء السلطات بأن الأرض هي أرض فلسطينية ذات ملكية خاصة وتمت مصادرتها في العام ١٩٧٥، كتب المحامون أن الملتمسين لم يكونوا على علم بأمر المصادرة، وأن الخريطة تظهر بأن قريتهم تقع على أطراف المنطقة المصادرة. ووفقا للمحامين، فإن أمر المصادرة لم يستكمل أبدا.

عن "هآرتس"

فوّتنا فرصة إستراتيجية في سورية

بقلم: اريئيل كهانا

إذا لم يقع تطور مفاجئ فإن قمة ترامب – بوتين في فنلندا، الأسبوع القادم، ستسجل نهاية للحرب الأهلية في سورية.

صحيح أنه في عدة أماكن في أرجاء الدولة بقيت جيوب مقاومة لنظام الأسد، وبينها مثلاً نحو ألف من رجال "داعش: تحت اسم "شهداء اليرموك" على مسافة غير بعيدة من حدود إسرائيل، إلا أنه في نهاية المطاف، يمكن القول إن الرئيس فعل ما لا يصدق، وخرج منتصراً من الجحيم الذي خلقه هو نفسه.

كيف تصل إسرائيل إلى خط النهاية؟ بشكل لا يمكن فهمه ورغم الفرص التي لم تكن مثلها، الجواب هو – بلا إنجازات، فالحرب خلف الحدود لم تجرفنا، وهذه نقطة ليست مفهومة من تلقاء ذاتها، فالهدف الاستراتيجي الذي تقرره إسرائيل لنفسها الآن هو بالإجمال العودة إلى وضع الأمور الذي كان قبل الحرب، أو كما صاغ هذا رئيس الوزراء إذ قال: "الحفاظ بشكل متشدد على اتفاق الفصل للعام ١٩٧٤".

من الصعب أن نصف كم هو متدنٍ مستوى هذا التطلع، فما هي "اتفاقات فصل القوات"؟ معناها أن الأسد يمكنه أن يبني جيشه من جديد؛ معناها عودة إلى طاولة تهديد الحرب التقليدية بين إسرائيل وسورية؛ معناها تأهب خالد في هضبة الجولان خوفاً من هجوم مفاجئ سوري على نمط حرب يوم الغفران، بما في ذلك الاحتفاظ بألوية من الدبابات في الجولان في حالة تأهب دائمة؛ معناها أن الساحة الجغرافية الاستراتيجية انقلبت رأسا على عقب، ولكننا نتحدث مثلما تحدثنا في العام الماضي.

إذا كان ينبغي أن نقول الحقيقة، فإن إسرائيل يجب ألا تعود إلى نقطة البداية، إذ من نواحٍ عديدة سيكون الوضع أخطر بأضعاف، إذ ليس فقط سورية ستهددنا من الشمال، بل وسيدتها الكبرى، روسيا أيضا.

وليس هما فقط بل إيران أيضا، سواء مباشرة أم من خلال المليشيات، وبالطبع في ظل محاولات التواجد الدائم.

وينضم إلى هذه الجوقة "حزب الله"، الذراع الاستراتيجية لإيران يعود إلى لبنان مدربا، خبيرا، مسلحا، والآن محررا لأن يتحدانا حين يجد ذلك من الصواب.

حتى من الناحية السياسية، التي هي أقل أهمية لموضوعنا، لا يبدو أن إسرائيل توشك على تحقيق إنجاز ما.

هنا وهناك كانت أحاديث عن السعي إلى اعتراف دولي بهضبة الجولان، ولكن وفقاً للتسريبات التي خرجت من واشنطن يبدو أن ترامب لن يستجيب لهذا الطلب. بعد أيام أو أسابيع ستعود سورية لتكون سورية، وكأنه لم تكن سبع سنوات من الحرب، وكأنه لم تكن هنا فرص، وكأنه لم تكن هنا إمكانيات.

ولكنها كانت. كان يمكن تثبيت حقائق استيطانية في هضبة الجولان؛ استغلال ضائقة "حزب الله" وتوجيه ضربة ساحقة لمخزوناته من الصواريخ؛ مساعدة الأكراد.

كان يمكن، ولا يزال، المطالبة بتجريد سوري مضاعف من السلاح مما في تلك الاتفاقات البائسة من العام ١٩٧٤.

ليست هذه حكمة في نظرة إلى الوراء، فهذه الاقتراحات رفعت في الزمن الحقيقي في جلسات الكابنت، في الصحف وعلى منصات أخرى، ولكن إسرائيل، من رئيس الوزراء وعبر الوزراء المتغيرين وحتى الأجهزة الأمنية، تجمدت على حالها بسبب قصر نظر استراتيجي.

يدير نتنياهو منظومة علاقات حميمة وغير مسبوقة مع بوتين ومع ترامب على حد سواء.

في الساحة السورية وجهت هذه العلاقات – ولا سيما مع بوتين – إلى إنجازات مهمة، وعلى رأسها حفظ حرية العمل الإسرائيلية، أما الرفع للمستوى الاستراتيجي الذي كان يفترض به أن يكون نتيجة لهذه الأحداث، فلم يحصل.

"الشرق الأوسط يجتاز هزة تاريخية"، شرح لنا نتنياهو مرات عديدة جداً، فهل الحد الأقصى الذي كان يمكن لإسرائيل أن تستخلصه من ذلك هو فقط أن تتلقى مرة أخرى الأسد يجلس على الجدران؟ بالتأكيد لا.

عن "إسرائيل اليوم"

سباق التسلح التقليدي في الشرق الأوسط

بقلم: ياهل أرنون، ويوئيل غوزنسكي*

بينما يتخوف كثيرون، وعن حق، من سباق على التسلح النووي في الشرق الأوسط ويتمحور جدول الأعمال الإقليمي والدولي على هذا المجال، فإن المنطقة نفسها هي الآن في ذروة السباق على التسلح التقليدي. وكميات ونوعيات السلاح التي يمكن أن تصل إلى المنطقة قد تمس بالتفوق العسكري النوعي الإسرائيلي. الدافع وراء عمليات الشراء له علاقة بصورة خاصة بالتخوف من إيران، وبالسباق الداخلي - الإقليمي، وبرغبة الدول العربية وفي طليعتها دول الخليج، في التموضع كأطراف لها مكانة واعتبار.

توجهات في تعاظم القوة الإقليمية

بحسب الأرقام التي نشرها معهد SPRI [معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام]، ارتفع الحجم المالي لتصدير السلاح إلى الشرق الأوسط نحو ١٠٣٪ في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. فالسعودية ومصر (أكبر دولتين تشتريان السلاح من ضمن خمس دول في العالم) زادتا في هذه الفترة من استيرادهما السلاح على التوالي بنحو ٢٢٥٪ و٢١٥٪. وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب في مصر، وعملية شد الحزام في دول الخليج بسبب الانخفاض في أسعار النفط في السنوات الأخيرة، فإن الميزانيات الأمنية في هذه الدول لم تتأثر بشكل كبير، وبصورة عامة لم تتقلص عمليات الشراء العسكرية. تشهد مصر عملية واسعة النطاق لبناء قوة عسكرية. ويمر سلاحا الجو والبحر وذراع الدفاع الجوية حالياً بعملية تحديث واسعة تشمل التزود بحاملتين للطوافات من فرنسا، وأربع غواصات حديثة من ألمانيا، و٥٠ طائرة ميغ-٢٩ ومنظومة دفاع جوي من طرازS-٣٠٠ من روسيا. وفي الساحة الخليجية تجاوز شراء السلاح في السعودية والإمارات العربية المتحدة في حجمه ما تشتريه دول أوروبا الغربية كلها مجتمعة، بالإضافة إلى ذلك، يحوّل جزء كبير من ميزانيات الشراء نحو منظومات هجومية، غربية وغير غربية، طائرات هجومية من دون طيار، وأيضاً صواريخ أرض-أرض (ذات مدى قصير خصوصاً)، سلاح موجّه بدقة (GPS)، ومن ضمن هذا قذائف تخترق المخابئ تحت الأرض وصواريخ تُطلق من الجو (air launched).

في السنوات الأخيرة، توثقت علاقات عدد من الدول العربية الأمنية بالصين وروسيا، اللتين تخضعان لقيود أقل من الأميركيين فيما يتعلق بتصدير السلاح، وجرى تزويد دول المنطقة بمنظومات سلاح متقدمة من إنتاجهما بوتيرة أسرع من الماضي. وهدفت عمليات الشراء إلى تعزيز العلاقات بين هذه الدول وبين موسكو وبيجين؛ وخلق أداة ضغط على الولايات المتحدة، وأيضاً كردّ على رفض الأميركيين بيع منظومات معينة؛ ومن أجل اقتصار التبعية على مزود واحد. يتطلب شراء السلاح من مصادر متعددة قطع غيار مناسبة، وتأهيلاً خاصاً ومنظومة صيانة محددة، وهو ما يفرض عبئاً على الجيوش. لكن توزيع الشراء يقلص أيضاً من تبعية الدول للولايات المتحدة ويعزز قدرتها على انتهاج سياسة مستقلة. جزء من الصفقات مع الصين وروسيا يشمل إنتاجاً مشتركاً ونقل تكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، الصين التي تزود الأردن والعراق والجزائر والإمارات العربية المتحدة والسعودية بطائرات هجومية من دون طيار، وافقت على بناء مصنع للإنتاج في السعودية. وفي السنوات الأخيرة جرى الحديث عن شراء مصر والإمارات العربية المتحدة السلاح من كوريا الشمالية. لذلك تشكل التطورات التي سُجلت في السنوات الأخيرة في مجال شراء السلاح التقليدي في الشرق الأوسط تحدياً لإسرائيل.

إن التعاظم الحالي ناجم إلى حد بعيد عن التوترات بين الدول في الشرق الأوسط (وأيضاً بين الدول العربية)، لكنه أيضاً يترافق معها. أحد النماذج الاهتمام في السعودية وقطر بمنظومة الدفاع الجوي الروسية. إذ تدفع السعودية قدماً بشراء منظومة للدفاع الجوي من الولايات المتحدة [Terminal High Altitude Area Defence THAAD] (تستخدمها الإمارات العربية المتحدة) لكنها وقّعت العام الماضي مذكرة تفاهم مع روسيا لشراء المنظومة الروسية، وتشمل المذكرة موافقة روسيا على نقل تكنولوجيا إليها. وللسعوديين، الذين يعملون على منع تقدُّم صفقة بين قطر وروسيا، مصلحة في توثيق العلاقة بروسيا كجزء من خطتهم لتطوير صناعة محلية للسلاح ضمن "رؤية ٢٠٣٠". وعلى خلفية العداء بين الدوحة والرياض، اشترت الدوحة مؤخراً، بشكل سري أيضاً، صواريخ أرض - أرض صينية دقيقة من طراز S-٣٠٠.

سباق تسلّح في الشرق الأوسط.

هل طرأ تآكل على المكانة الأميركية؟

تُظهر تقارير متعددة حدوث تآكل في مكانة واشنطن- التي لا تزال مسؤولة عن تزويد المنطقة بنحو نصف السلاح الذي يصل إليها - في موضوع بيع منصات متقدمة إلى بعض دول الخليج. يتعين على إسرائيل توضيح موقف الإدارة الأميركية وإظهار المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها هذا التوجّه. ضمن هذا السياق، أعربت دولتان على الأقل، هما السعودية والإمارات العربية المتحدة عن اهتمامهما بشراء الطائرة الحربية المتطورة إف-٣٥. يتعين على إسرائيل أن تستعد لاحتمال، أنه خلال ولاية إدارة ترامب، ستسمح الولايات المتحدة ببيع هذه الطائرة المتقدمة للإمارات وللسعودية. والمطلوب من الإدارة الأميركية حالياً وبصورة عامة إجراء مراجعة شاملة وإبداء مرونة في سياستها بشأن كل ما يتعلق بتصدير السلاح بما في ذلك طائرات حربية وطائرات من دون طيار، بشكل يزيد من القدرة التنافسية للشركات الأميركية. يعلق الرئيس الأميركي أمله على مساعدة الصفقات في تحقيق وعده بزيادة الوظائف في السوق الأميركية. بناء على ذلك من المعقول أن موقف إسرائيل حيال هذه الصفقات سيُفحص أيضاً في هذا السياق. ويبدو أن الإدارة الأميركية تتوقع أن تمتنع إسرائيل من إحباط تحقيق هذه الصفقات.

إن هدف المنصات المتطورة التي تصل إلى الخليج، والتي يُعتبر جزء منها أكثر تقدماً من تلك التي تملكها إسرائيل، بالنسبة إلى دول الخليج هو الاستعداد جيداً للدفاع عن نفسها في مواجهة إيران، والسماح لها عند الحاجة بالانضمام إلى أي عملية عسكرية أميركية محتملة ضد إيران، وأيضاً ضد رد إيراني موجّه إليها.

المعضلة الإسرائيلية

تواجه إسرائيل عدداً من المعضلات. أولاً، تدافع إدارة ترامب عن الحاجة إلى تعزيز الأنظمة الصديقة في الخليج في مواجهة إيران وتشدد على مصالح صناعة السلاح الأميركية، وأيضاً على التنافس مع مزودين آخرين وفي طليعتهم روسيا والصين. لا ترغب إسرائيل في أن تظهر بأنها تلحق الضرر بمصلحة أميركية أساسية وفي قدرة الإدارة الحالية، التي وضعت تحسين وضع الاقتصاد الأميركي هدفاً لها مع التشديد على "استعادة الأميركيين الوظائف"، وتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، التعاون الأمني الذي توثق بين إسرائيل ودول الخليج، وأيضاً مع مصر والأردن وليس من مصلحة إسرائيل المس به. وبسبب هذا التطور في العلاقات والرغبة في بلورة كتلة ضد إيران، فقد أبدت إسرائيل مرونة فعلية في موقفها من موضوع تصدير السلاح المتقدم إلى هذه الدول. علاوة على ذلك، يجري الحديث عن أن إسرائيل نفسها تبيع بعض الدول العربية منظومات أمنية متطورة من إنتاجها في السنوات الأخيرة. ويُطرح السؤال: إلى أي حد تستطيع حكومة إسرائيل العمل بحرية في مواجهة الإدارة الأميركية الحالية التي وضعت هدفاً مركزياً لها هو زيادة تصدير السلاح من إنتاجها، وإلى أي حد يمكن أن يضر تحرك إسرائيلي صارم ضد بيع دول الخليج منظومات سلاح أميركية متقدمة بشبكة العلاقات التي نشأت بين إسرائيل وبعض الدول العربية؟

في الختام، هناك تخوف دائم يتعلق بعدم الاستقرار الدائم للأنظمة. لقد قدم الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة نماذج لحدوث تغيير في التوجهات وانهيار أنظمة كانت تبدو مستقرة، وأحياناً من دون مؤشرات مسبقة. لا يمكن أن نستبعد مطلقاً انهيار الاستقرار في إحدى الدول واحتمال سقوط منظومات السلاح لديها في "أيدٍ غير صحيحة". كما حدث لمنظومات السلاح الأقل تطوراً نسبياً في ليبيا وسورية والعراق. في هذا السياق يجب أن نتساءل هل إسرائيل تعي ما يحدث في مجال شراء السلاح التقليدي في شبه الجزيرة العربية، وفي تركيا ومصر؟ وهل تستطيع الحصول على ضمانات أميركية أمنية وسياسية بأن هذا السلاح لن يوّجه ضدها؟

في الخلاصة، لم تتورط دول الخليج قط في صدام عسكري مباشر مع إسرائيل، لكن لا يمكن أن نستبعد تماماً ألاّ يوجَّه السلاح الذي تتزود به الآن ضد إسرائيل، حتى لو من طريق طرف آخر غيرها. بناء على ذلك يتعين على إسرائيل أن تفحص انعكاسات وصول تكنولوجيا نوعية متعددة إلى الشرق الأوسط على أمنها القومي، ويجب عليها أن تطرح أمام الأميركيين تخوفها من وصول هذا السلاح، وأن تحاول عند الحاجة اشتراط ذلك بالمحافظة على الفجوة في التفوق العسكري بينها وبين هذه الأنظمة التي تُعتبر صديقة لها حالياً.

عن "مباط عال"

*باحثان في معهد دراسات الأمن القومي.

قانون القوميّة يتعارض مع رؤية جابوتنسكي

بقلم: سمدار بت ادام

قبل أكثر من شهرين صادقت الكنيست بكامل هيئتها بالقراءة الأولى على مشروع القانون الأساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، حيث تقدم بهذا المشروع النائب آفي ديختر من "الليكود" ومجموعة أخرى من النواب.

حقيقة أن نائبين درزيين من الائتلاف صوتا ضد، كان ينبغي أن تشعل ضوءا احمر لدى أعضاء اللجنة الخاصة، التي عُنيت بإعداده للقراءة الثانية والثالثة. هذا لم يحصل، خسارة. فالنائبان، اللذان يمثلان جمهورا يطيب لنا أن نسميه "إخواننا بالدم"، ما كان يمكنهما هذه المرة أيضا أن يصوتا لصالح القانون الذي تنقصه كلمة "مساواة".

يجدر بالقانون الأساس، الذي يصف طبيعة الدولة، أن يتخذ من أغلبية واسعة أكثر، وإن كان لعموم الأحزاب الصهيونية، وينبغي أن ينطوي على بشرى من الوحدة، التي تثبت اتخاذ الأغلبية الساحقة من الشعب له.

القانون ضروري، وإن كان للإيضاح لكل من يتبنى وينشر أفكار "دولة كل مواطنيها" أو "دولة كل قومياتها"، بأن إسرائيل هي الدولة الحصرية للشعب اليهودي.

إن صيغته معقدة وإشكالية، فمن جهة، بين المبادئ الأساس الثلاثة التي توضح العلاقة بين الشعب اليهودي و"بلاد إسرائيل"، تبرز في غيابها قيمة المساواة في الحقوق لكل مواطني الدولة. فـ"الليكود" بوصفه حزبا صهيونيا – ليبراليا، يستمد قيمه من عقيدة زئيف جابوتنسكي، ولا يمكن لمنتخبيه أن يسمحوا لأنفسهم بالتخلي عن المكانة السامية لقيمة المساواة إلى جانب المبادئ الأساس.

من جهة أخرى، فإنه في الفصل الذي يعنى بحفظ التراث، لا داعي على الإطلاق لتلك الفقرة التي تقول إن "من حق الدولة أن تسمح للجماعة السكانية، وعلى رأس ذلك أبناء الدين الواحد أو أبناء القومية الواحدة، أن تقيم استيطانا مجتمعيا منفصلا".

هذه الفقرة تفتح ثغرة لتجمعات سكانية يعلق على أبوابها لافتة تقول لا دخول لليهود/ العرب/ المسيحيين/ السود/ البيض/ والشقر، ناهيك عن أنه من الناحية العملية من الصعب أن نتذكر متى أقيمت هنا بلدة للدروز، مثلا.

فهل يحتمل أن تكون نية المشرع هي سلب مقاتل غير يهودي، سكب دمه على أرض الشعب اليهودي من أجل دولة إسرائيل، كامل المساواة التي يستحقها حين يأتي لشراء شقة في بلدة جديدة، تعرف حسب القانون "لليهود فقط"؟ هل كنا سنقبل "لا دخول لليهود" في بلاد ديمقراطية أخرى؟

"إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. والتي تقوم على أسس الحرية، العدالة والسلام، في ضوء رؤيا أنبياء إسرائيل وتقيم مساواة للحقوق لكل مواطنيها"، هكذا، باختصار وبدقة، ببساطة شديدة وبسلاسة شديدة، ينبغي ويمكن أن يكون قانون القومية.

"لو كان لإسرائيل دستور، فهذه ستكون فقرته الاستهلالية"، قال مؤخراً النائب بني بيغن، الذي في صالحه تسجل الصيغة أعلاه، المستندة إلى وثيقة الاستقلال.

لقد طرحت هذه الصيغة منذ العام ٢٠١١، ونالت التأييد المبدئي لكتلتي "يوجد مستقبل" و"المعسكر الصهيوني".

يوجد فيها كل شيء ولا توجد فيها أي كلمة زائدة، والأهم بقدر لا يقل عن ذلك – بوسعها أن تجاز، بإقرار نحو ثلاثة أرباع مجلسنا النيابي.

صيغة موسعة أكثر بقليل، توجد على طاولة اللجنة، رفعها إلى هذه الكنيست النائب عوديد بوورير باسم كتلة "إسرائيل بيتنا" إلى جانب النائب روعي فولكمان باسم كتلة كلنا.

وإذ تأتي لتقرر الصيغة النهائية، يجدر بلجنة قانون القومية أن ترى أمام ناظريها وحدة الشعب، وليس انحلاله إلى تجمعات سكانية.

إضافة إلى ذلك: في المناسبة الاحتفالية لتعريف إسرائيل كالدولة القومية الحصرية للشعب اليهودي بالقانون، وانطلاقا من الرغبة في تثبيت إحساس العدالة والمساواة، يمكن التفكير في توسيع النشيد القومي "هتكفا" بشكل يجعله من نصيب عموم مواطني إسرائيل، مع كلمة مثل: "... في بلاد آبائنا/ دون فرق في الدين، العنصر والجنس/ سيتكاثر بوفرة وسعادة/ ابن العربي، ابن المسيحي وابني..." – حق أيضا، انتماء أيضا، وثيقة الاستقلال أيضا ومنح الاحترام المناسب لمذهب أحد عظماء مفكري الصهيونية، زئيف جابوتنسكي، أيضا.

بعد ٥٤ سنة من دفنه في القدس، ٧٨ سنة بعد موته، يبدو أن جابوتنسكي حاضر أكثر من أي وقت مضى.

عن "إسرائيل اليوم"

نتنياهو سيمتطي موجة كراهية الجهاز القضائي نحو الولاية الخامسة !

بقلم: يوسي فيرتر

منذ أكثر من ثلاث سنوات يقف بنيامين نتنياهو على رأس حكومة يمينية وائتلاف "ممتاز" كما وصف ذلك هو نفسه، هذا الاسبوع. طوال الفترة يرفع بين الفينة والاخرى قانون القومية رأسه ويختفي وكأنه لم يكن. الآن قال نتنياهو إن القانون حيوي لمصير الأمة، ويجب التسليم بسنه حتى نهاية جلسة الصيف، الاسبوع القادم، بما في ذلك البند العنصري والمميز الذي يسمح لليهود بمنع العرب من العيش في بلدات مختلطة قائمة على "أبناء دين واحد أو أبناء قومية واحدة". تحذير رجال القانون بأن هذا البند سيؤكد على صورة اسرائيل في العالم ككيان عنصري يقوم بالتمييز والاقصاء، لا يهمه. قبيل الانتخابات هو يحتاج الى علم، في الحقيقة من أجل أن يتمكن من رميه للجمهور.

قانون القومية تحول في العقود الاخيرة الى مسدس مدخن في الفصل الثالث بعد أن كان موضوعا في الدرج طوال المسرحية. دائما عندما كان يظهر كانت ترافقه تساؤلات مثل: لماذا الآن؟ لماذا لم يكن قبل ذلك؟ وما الدافع؟

هو يدفع بممثليه في قائمة "الليكود" لاستكمال التشريع حتى نهاية جلسة الصيف الاخيرة.

إذا قامت المحكمة العليا بشطب البند الاشكالي فهو لن يندم. ربما حتى بالعكس؛ حيث سيكسب ثلاث مرات: لقد حاول، حتى أنه تم إفشاله مرة أخرى من قبل المحكمة العليا، وحتى اللطخة السوداء النتنة سترفع من كتاب قوانين الدولة "الدستور". الكراهية "قاعدته" للجهاز القضائي ستزداد وسيركب عليها بفرح وهو يغمز في طريقه إلى الولاية الخامسة.

إن الذي لم يحسب حسابه نتنياهو هو أنه في بيت الرئيس يوجد شخص هو رؤوبين ريفلين، تبدو له دولة اسرائيل أهم من الاعتبارات الانتخابية لرئيس الحكومة. أول من أمس في رسالة ارسلها لاعضاء اللجنة التي تعمل على القانون، انتقد ريفلين بشدة "الطابع الواسع" الذي صيغ فيه البند ٧ ب. "بدون توازن اخشى أن يمس بالشعب اليهودي، اليهود في ارجاء العالم وبدولة اسرائيل، حتى أنه يمكن استخدامه كسلاح في أيدي اعدائنا"، كتب ريفلين. لقد توسل لاعضاء الكنيست كي يعيدوا التفكير به من جديد.

أول من أمس، جاء أنه في اعقاب الضغط العلني للرئيس ريفلين وموقف المستشارين القضائيين للحكومة والكنيست، فان نتنياهو يفحص تخفيف الصيغة الاشكالية، وأن يزيل منها العامل العنصري المبتذل.

لا شك أن ريفلين يمط حدود الصلاحية الغامضة التي تمنحه اياها وظيفته حتى الحد الادنى، وربما ابعد قليلا من ذلك. حتى لو أنه تجاوز، أول من أمس، الحدود فمن الواضح أن رسالته صاغها بدم قلبه من خلال قلق عميق على مكانة اسرائيل في العالم وليس لأنه متملق و"يساري"، "سياسي" أو "ضد نتنياهو". هذه الادعاءات السطحية قيلت من قبل من يجلسون على المقاعد الخلفية لـ "الليكود"، لأنه في ظل غياب سجل كبير في الكنيست باستثناء القيام بأعمال مخجلة، هم يتغذون على تغريدات ساخرة وخبراء في تضخيم الأقوال. ميكي زوهر واورن حزان وامير اوحاني قادوا الهجوم. ولم يحاول أحد منهم أن يواجه الادعاءات التي طرحها ريفلين – الدعوى القانونية والاخلاقية والدعائية، هذا كبير عليهم. طالما أنه يمكنهم المس أو التشكيك فهم يشعرون بأنهم في وضع جيد.

التفكير بأنه لو لم يتم انتخاب ريفلين كرئيس للدولة قبل اربع سنوات، لكان عليه أن يكون الى جانبهم في الكنيست. هذا لو أنه نجح في أن يكون ضمن القائمة، وهو أمر غير مضمون.

عن "هآرتس"